رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة: الإدارة والصلاحيات

لا تقوم الدولة الحديثة على النيات الحسنة وحدها في ادارة المؤسسات الرسمية، او الرهان على الشخص وقدراته الفردية المهنية والقيادية، ولا على الشعارات العامة، بل على منظومة متكاملة من القوانين والصلاحيات والواجبات التي تنظّم عمل المؤسسات والإدارات، وتعرّف كل مسؤول على واجباته، وتحدد المسؤوليات من اعلى الهرم الى القاعدة في كل ادارة، ضمن إطار النظام العام. فالدولة، مهما بلغت حداثتها وتطورها، لا يمكن أن تستقيم إذا اختلطت الأدوار، أو جرى تجاوز الصلاحيات، أو تقاعست الإدارات عن أداء واجباتها القانونية والإدارية.

لكل مؤسسة أو إدارة رسمية في لبنان، مدنية كانت أم عسكرية، قانونها الخاص ونظامها العام اللذان يحددان طبيعة عملها ومهامها وصلاحياتها. هذه القوانين لم توضع عبثاً، بل جاءت لتنظيم الأداء، ومنع التضارب، وضمان حسن سير المرفق العام بما يحفظ حقوق المواطنين ويصون انتظام العمل الإداري والمؤسساتي. فالصلاحية ليست امتيازا شخصيا، بل مسؤولية قانونية مرتبطة بهدف محدد، وأي استخدام لها خارج إطارها الطبيعي يشكل خروجاً عن القانون والتعليمات، ومساسا بمبدأ انتظام الدولة.

إن قيام أي إدارة أو مؤسسة بتنفيذ واجباتها كما يفرضها القانون، وضمن حدود الصلاحيات المعطاة لها، يشكل الركيزة الأساسية لبناء دولة فاعلة. وفي المقابل، فإن أي تقصير في أداء الواجب، او اي تعدّ على صلاحيات جهة أخرى، يؤدي حكما الى خلل في بنية الدولة والى اضعاف الثقة بالمؤسسات. فحين تتداخل الصلاحيات، او تُعطَّل القوانين، أو تصبح القرارات خاضعة للاجتهادات الشخصية والمصالح الضيقة، فتتراجع هيبة الدولة ويصبح النظام العام عرضة للاهتزاز.

من هنا، تبرز أهمية الرقابة الإدارية والقانونية داخل المؤسسات الرسمية كافة. فالواجب يفرض على الرؤساء المباشرين، في الإدارات المدنية والعسكرية على حد سواء، أن يمارسوا دورهم الرقابي بجدية ومسؤولية، وان يحرصوا على متابعة حسن سير العمل والتأكد من التزام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء. كما ان الأجهزة الرقابية المكلّفة قانوناً هذا الدور، مطالبة بإجراء التفتيشات الدورية اللازمة، ليس بهدف المحاسبة فقط، بل بهدف التصحيح والتطوير ومنع الانحراف قبل وقوعه.

فالرقابة ليست إجراءً شكليا، بل هي عنصر أساسي من عناصر الإدارة الناجحة. وعندما تغيب الرقابة او تضعف، تختفي المسؤولية، وتتراجع الإنتاجية، وتنتشر الفوضى الإدارية، ويصبح تجاوز القانون امرا عاديا. اما عندما تكون الرقابة فاعلة وعادلة، فإنها تعزز الانضباط، وتحمي الموظف الملتزم، وتمنع الاستنسابية، وتؤسس لبيئة عمل قائمة على الكفاءة والشفافية واحترام القانون.

ان الدول المتطورة لم تصل إلى ما هي عليه عبر الصدفة، بل من خلال تطوير المؤسسات وتحديد الصلاحيات وتطبيق القوانين على الجميع من دون استثناء. فنجاح أي مؤسسة يرتبط بوضوح مهامها وبالتزام العاملين فيها حدود مسؤولياتهم، بعيداً من التدخلات والاعتبارات الشخصية والسياسية. وكلما احترمت المؤسسات صلاحيات بعضها البعض، تعزز التكامل بينها على المستوى الوطني، وارتفع مستوى الأداء والإنتاجية والخدمة العامة.

في لبنان، حيث الحاجة ملحّة إلى إعادة بناء الثقة بالدولة ومؤسساتها، يصبح التزام القانون واحترام الصلاحيات ضرورة وطنية لا خيارا اداريا فحسب. فالدولة لا تُبنى بالفوضى، ولا يمكن أن تنهض اذا بقيت القوانين حبرا على ورق او اذا تحولت الصلاحيات إلى ادوات للتجاذب او النفوذ.

إن التزام تنفيذ القانون واحترام الصلاحيات بحذافيرها، يشكلان عاملين أساسيين لانتظام عمل الدولة في مختلف مرافقها. وعندما تدرك كل مؤسسة حدود دورها ومسؤولياتها، وعندما تُفعَّل الرقابة والمحاسبة، يصبح الطريق معبّداً نحو دولة حديثة ومتطورة، دولة المؤسسات والقانون، التي يشعر فيها المواطن بالأمان والثقة والعدالة، وتكون فيها المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

إلى العدد المقبل